

# على شفا الهاوية... الديون والتضخم وتعويم الجنيه... هل يعتبر إفلاس مصر قريباً؟



الأحد 22 يناير 2023 05:59 م

تضاعفت أسعار المواد الغذائية، وانخفضت الرواتب إلى النصف، وقيّدت البنوك عمليات السحب... يعاني المواطنون الآن من المشاكل نفسها التي يعاني منها اللبنانيون؛ ولكن إذا ساءت الأمور في مصر، فستكون التداعيات أكثر ضرراً بكثير... مع انخفاض قيمة الجنيه، تغيرت قيمة فاتورة الشراء للعديد من المواطنين من الطبقة الوسطى، ليتم تخفيض حجم المشتريات ليتناسب مع حجم المال المتاح... وفي تقرير لوكالة "دويتشه فيله" الألمانية، أوضح أحمد حسن، 40 عاماً، محاسب وأب لثلاثة أطفال من حي شبرا في القاهرة: "بدلاً من شراء ثلاثة كيلوجرامات من الأرز عندما نذهب للتسوق، نشترى فقط كيلو أو نصف كيلو". وقال لـ DW: "نحاول خفض نفقاتنا للأسف لا يمكننا تقييد كل شيء لأن أطفالنا يحتاجون إلى أشياء معينة". وانخفضت قيمة الجنيه بنحو الثلث منذ أواخر أكتوبر، ويبلغ التضخم حالياً أكثر من 20%. يعتقد بعض الاقتصاديين أن الأمر أسوأ من ذلك... وقدرنا أن المعدل غير الرسمي - الذي يشمل الاقتصاد غير الرسمي الضخم في مصر - يصل إلى 101%. تضاعفت أسعار المواد الغذائية، وانخفضت الرواتب إلى النصف، وقيّدت البنوك مقدار السيولة التي يمكنك سحبها من حساباتك: يبدو السقوط المالي المجاني الذي يعاني منه العديد من الأشخاص العاديين في مصر اليوم مشابهاً جداً للأزمة الاقتصادية الكارثية التي يتعامل معها المواطنون في لبنان المجاور منذ ذلك الحين 2019.

## "أوجه تشابه ملحوظة" بين لبنان ومصر

ويذهب التقرير إلى بيان أوجه التشابه والاختلاف بين مصر ولبنان، فيقول إن اللبنانيين اليائسين ذهبوا إلى حد سرقة بنوكهم الخاصة ببساطة لسحب مدخراتهم، وغرقت المدن في الظلام مع نفاذ الوقود لمحطات الطاقة ودفعت الطبقة الوسطى في البلاد إلى الديون... لم تصل الأمور إلى هذا الحد في مصر بعد؛ لكن مع استمرار ورود الأخبار الاقتصادية السيئة، يتساءل البعض: هل يمكن أن تصبح مصر قريباً "لبنان الجديد"؟ كتب روبرت سبرينغبورغ، الأستاذ المساعد في جامعة سيمون فريزر الكندية، في تقرير عام 2022 لصالح منظمة غير ربحية مقرها واشنطن مشروع حول ديمقراطية الشرق الأوسط، وحذر من أن "عواقب انهيار الثقة في لبنان كانت مدمرة لكنها ستصبح شبه تافهة إذا تكررت على نطاق مصري". المشاكل الاقتصادية الحالية في مصر هي نتيجة لعدد من القضايا الداخلية - بما في ذلك الاضطرابات السياسية والفساد وسوء الإدارة الحكومية - والتي تضافرت مؤخراً مع الأزمات الخارجية، مثل جائحة كوفيد-19، والحرب في أوكرانيا، والتهديد بالركود العالمي...

## الجيش سبب سوء الإدارة الاقتصادية

ويفند التقرير أسباب الأزمة الاقتصادية في مصر، ومن هو المتسبب الأكبر فيها، فيقول: إن وباء كوفيد-19 قضى على السياحة، التي تعد من أكبر مصادر الدخل في البلاد، ثم عطلت حرب أوكرانيا إمدادات القمح إلى مصر، أكبر مستورد للقمح في العالم... منذ عام 2014، روجت الحكومة المصرية بقيادة عبد الفتاح السيسي، "للمشاريع الضخمة" الوطنية بما في ذلك أطول خط سكة حديد أحادي بدون سائق في العالم - بتكلفة 23 مليار دولار (21 مليار يورو)؛ والعاصمة الإدارية الجديدة بتكلفة 50 مليار دولار (46 مليار يورو)، وقد أدت هذه العوامل إلى نمو مصطنع في البلاد، ترتبط العديد من المشاريع أيضاً بشبكة الأعمال الضخمة التي تدر الأموال في الجيش المصري... مثل هذه السياسات، التي تسمح للشركات المملوكة للدولة والجيش بالسيطرة على الاقتصاد، أدت إلى ركود القطاع الخاص في مصر، وتثبيط الاستثمار الأجنبي، وجعلت البلاد أكثر اعتماداً على الائتمان الأجنبي من أجل بقائها... تدين مصر بأكثر من 155 مليار دولار (138 مليار يورو)، ويذهب ما يقرب من ثلث دخلها القومي لخدمة هذا الدين الخارجي...

ويؤكد كبير الاقتصاديين السابق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، رباح أرزقي، الأسبوع الماضي، أن كل هذه العوامل اجتمعت في الآونة الأخيرة لوضع مصر "على شفا هاوية مالية واقتصادية".

"السبب وراء هذا التأثير الكبير للوباء وحرب أوكرانيا هو إستراتيجية الاستثمار التي قادها السيسي على مدى تسع سنوات: الإنفاق الهائل على المشاريع الضخمة، التي كان بعضها غير ضروري تمامًا أو كان تصورًا سيئًا"، يزيد صايغ، قال كبير زملاء مركز كارنيجي للشرق الأوسط في بيروت: "هذا جعل المالية المصرية ضعيفة للغاية دون أن يوفر للاقتصاد مكاسب حقيقية".

وقال صايغ إن الحكومات الدولية، بما في ذلك حكومتا ألمانيا والولايات المتحدة، تتحمل جزئيًا اللوم "لم يكن [السيسي] ليتمكن من زيادة ديون مصر بنسبة 400% دون مشاركتهم المباشرة".

## دولتان غير قابلتين للمقارنة

هناك بعض أوجه التشابه بين مصر ولبنان - فمستويات الفقر في مصر، على سبيل المثال، تقترب من مستوى لبنان حيث يعيش 60% على الأقل من المصريين في أو بالقرب من خط الفقر.

قال تيموثي كالداس، الخبير في الاقتصاد السياسي المصري وزميل السياسة في معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط: "ومن ثم هناك استعداد النخبة السياسية لإثراء أنفسهم بشكل قاس على حساب الدولة والشعب، وهذا بالتأكيد شيء يشترك فيه البلدان أيضًا".

وقال يزيد صايغ من معهد كارنيجي: "على الرغم من بعض أوجه التشابه، فإن أشياء مثل الفقر والفساد شائعة في العديد من البلدان العربية، لذا لا يمكنك إجراء مقارنات بسيطة".

وتابع تيموثي كالداس: "على الرغم من كل مشاكلها، فإن مصر بشكل أساسي في وضع أكثر استقرارًا من لبنان"، وأضاف "أنها ليست على وشك الانهيار التام بالطريقة التي كان عليها لبنان".

وأشار كلداس إلى أن الاقتصاد المصري لديه مصادر نقدية محتملة أكثر من لبنان، مثل قناة السويس وصناعة السياحة وصناعات التصدير المختلفة. كان لبنان أكثر اعتمادًا على التحويلات المالية من مجتمعه الوطني السابق للحصول على النقد الأجنبي قبل الأزمة الحالية، كان هؤلاء يشكلون ما يصل إلى ربع الدخل القومي اللبناني بالإضافة إلى ذلك، يمكن التفاوض مع القيادة المصرية، كما أشار كلداس، "بينما في لبنان ما زالوا يكافحون لاختيار رئيس جديد".

## هل مصر أكبر من الفشل؟

لكن ربما يكون الاختلاف الأكبر بين مصر ولبنان هو أن مصر يُنظر إليها عمومًا على أنها "أكبر من أن تفشل"، يبلغ عدد سكانها حوالي 107 مليون نسمة، وهي الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في المنطقة، كما أن لديها أقوى جيش في الشرق الأوسط.

وأوضح كالداس أن "ما يجعل مصر محظوظة هو أن الداعمين الخارجيين يولون أهمية أكبر لاستمرارية الدولة، بغض النظر عن مدى سوء إدارتها". "أكره أن أقول هذا، لكن من وجهة نظر الداعمين الخارجيين الرئيسيين، فإن مشاكل لبنان يمكن التحكم فيها واحتوائها بشكل أكبر بكثير مما لو كانت تحدث في بلد يزيد عدد سكانه عن 100 مليون نسمة".

في منتصف ديسمبر، وافق صندوق النقد الدولي على حزمة دعم بقيمة 3 مليارات دولار لمصر، وهذا هو الترتيب الثالث من نوعه في البلاد مع صندوق النقد الدولي منذ عام 2016، ومن المفترض أن يساعد مصر في جذب المزيد من الاستثمارات من الخارج بالإضافة إلى المزيد من المساعدات المالية.

## الإصلاحات الموعودة

ويواصل التقرير: لإتمام الصفقة، كان على الحكومة المصرية تقديم العديد من التنازلات المهمة لصندوق النقد الدولي. أحدها ينطوي على جعل سعر صرف العملات الأجنبية أكثر مرونة - وكان جزء من المشكلة التي أدت إلى انخفاض قياسي في قيمة الجنيه هو حقيقة أنه تم ربطه بالدولار الأمريكي. يتضمن طلب آخر من صندوق النقد الدولي وعدًا بإرسال تحويلات نقدية مباشرة إلى 5 ملايين أسرة مصرية ضعيفة بحلول نهاية هذا الشهر.

التزام آخر من جانب القاهرة كان الوعد بكبح جماح الإمبراطورية الاقتصادية الشاسعة للجيش المصري. وكتب صايغ من مركز كارنيجي في 12 يناير أن حقيقة أن مصر وافقت أخيرًا على القيام بذلك هي "مبهره". لكنه أضاف: "قد يكون هذا مجرد خيال محض".

قد تعيد خطة الإنقاذ الجديدة من صندوق النقد الدولي مصر من حافة الهاوية مرة أخرى، لكن من الصعب القول ما إذا كان بإمكانها توفير إغاثة حقيقية للمواطنين الذين طالت معاناتهم. قال كالداس إن الحكومة والنخب في البلاد ستحاول الاحتفاظ بمزاياها وثروتها، مع السعي دائمًا للتخلص من التنازلات حول، على سبيل المثال، تقليل القوة الاقتصادية للجيش. لكن كالداس قال إنه حتى إذا تم استيفاء جميع الشروط الواردة في حزمة صندوق النقد الدولي، فإن تعافي البلاد لن يتحقق بسرعة.

وقال كالداس: "المصريون الذين يعانون بالفعل، سيزدادون فقرًا خلال العام المقبل". وخلص إلى أنه من غير المرجح أن تصبح مصر لبنان القادم، "لكن لا شيء سيمنع تزايد المصاعب الاقتصادية للمصريين في العام المقبل".